

المادة ٢٩ - تعديل المادة (٢١٠) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخرها (وتسمى هذه المادة بنقل
القوة على المركبات الميكانيكية الاردنية المخصصة للنقل الخارجي فقط) .

احسين طلال

١٩٦٦/٩/١٠

وزير العدل	وزير الدفاع	رئيس الوزراء
سمعان داود	وصلي التل	وصلي التل
وزير الاشغال العامة	وزير الداخلية	وزير المالية
	عبد الوهاب المجالي	عز الدين الحفي

الجزينة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : السبت ٢٥ جادى الآخرة سنة ١٣٨٦ هـ . الموافق ١ تشرين اول سنة ١٩٦٦ م . العدد ١٩٥٣

الفهرس

قانون مؤقت رقم (٨١) لسنة ١٩٦٦	قانون معدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية	١٩٨٢
قانون مؤقت رقم (٨٢) لسنة ١٩٦٦	قانون معدل لقانون الحرف والصناعات	١٩٨٣
قانون مؤقت رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٦	قانون معدل لقانون التقسيم ضمن مناطق البلديات	١٩٨٤
نظام رقم (١١٦) لسنة ١٩٦٦	نظام معدل لنظام الضمان الاجتماعي لموظفي الحكومة ومستخدميها	١٩٨٥
نظام رقم (١١٧) لسنة ١٩٦٦	نظام معدل لنظام استجار العقارات لمصالح الحكومة	١٩٨٧
نظام رقم (١١٨) لسنة ١٩٦٦	نظام معدل لنظام معالجة عائلات ضباط وافراد القوات المسلحة الاردنية	١٩٨٩
نظام رقم (١١٩) لسنة ١٩٦٦	نظام معالجة افراد الامن العام	١٩٩١
نظام رقم (١٢٠) لسنة ١٩٦٦	نظام المتاحف الشعبية	١٩٩٣
نظام رقم (١٢١) لسنة ١٩٦٦	نظام مراقبة الاراضي المكشوفة والانشاءات واسطحها وواجهاتها في امانة القدس وبقية البلديات	١٩٩٥

هكذا من الله على

قانون معدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٩/١٢ ،

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون الموقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ
الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٨١) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون معدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية لسنة ١٩٦٦) ، ويقرأ مع القانون
رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي على الوجه التالي .

أ - يشطب ما جاء فيها تعريفا لعبارة (الحاكم الاداري) والاستعاضة عنه بما يلي .
« المحافظ او المتصرف او مدير القضاء حسب مقتضى الحال » .

ب - يشطب كلمة (اللجنة) وتعريفها :

المادة ٣ - تحذف كلمة (اللجنة) وعبارة (رئيس اللجنة) حيثما وردت في القانون الاصلي ويستعاض عنها بعبارة
(الحاكم الاداري) .

المادة ٤ - تعدل المادة الثامنة من القانون الاصلي على الوجه التالي .

أ - يستعاض عن كلمة (تمتد) الواردة في الفقرة (ب) بكلمة (يمتد) .

ب - يشطب ما جاء في الفقرة (هـ) ويستعاض عنه بما يلي .

« تجرى الزايدة بحضور احد الموظفين الذين يتتبعهم الحاكم الاداري لهذه الغاية ، اما اذا اجريت
خارج مركز الحاكم الاداري فيعين المذكور شخصين من الهيئة الاختيارية يقومان مقامه وتجري
الزايدة بحضورهما وعند التماسها ينظم الجاني محضرا يوقعه هو والشخصين المميزين » .

المادة ٥ - تضاف الى القانون الاصلي المادة الجديدة التالية بعد المادة (١٤) منه مباشرة برقم (١٥) وبعبارة
المراد (١٥) و ١٦ و ١٧ و ١٨ لتصبح (١٦) و ١٧ و ١٨ و ١٩ .

المادة ١٥ -

يستترشد الحاكم الاداري بأراء الموظفين المختصين في منطقتة قبل اصدار قراره .

١٩٦٦/٩/١٢

عبد الوهاب المجالي

وزير
الداخلية
عبد الوهاب المجالي

وزير
المالية
عز الدين المفتي

رئيس
الوزراء
وصفي التل

قانون معدل لقانون الحرف والصناعات

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٩/١٢ ،

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون الموقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ
الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٨٢) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون الحرف والصناعات

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون معدل لقانون الحرف والصناعات لسنة ١٩٦٦) ، ويقرأ مع القانون
رقم (١٦) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي بشطب عبارة (تشمل كلمة « المتصرف » محافظ العاصمة) الواردة
فيها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية .

« تعني عبارة (الحاكم الاداري) المحافظ او المتصرف او مدير القضاء حسب مقتضى الحال » .

المادة ٣ - تحذف كلمة المتصرف وعبارة فائقام القضاء حيثما وردت في القانون الاصلي ويستعاض عنها بعبارة
(الحاكم الاداري) .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (١٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي .

المادة ٥١ -

من اجل تصنيف درجات الحرف والصناعات حسبها ورد في الجدول الملحق بهذا القانون يستشير الحاكم
الاداري الموظفين المختصين في المحافظة او اللواء او القضاء ويكون قراره بالتصنيف قطعيا .

١٩٦٦/٩/١٢

عبد الوهاب المجالي

وزير
الداخلية
عبد الوهاب المجالي

وزير
المالية
عز الدين المفتي

رئيس
الوزراء
وصفي التل

وزير
الزراعة
اسماعيل حجازي

وزير
الصحة
صالح برفان

نحو الدستور للسلطة التنفيذية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٩/١٧ ،
نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القوانين المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الأمة في اول اجتماع يقدّمه .

قانون مؤقت رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون التقسيم ضمن مناطق البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون التقسيم ضمن مناطق البلديات لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون المؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاسلي كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من القانون الاسلي بالغاء ما جاء في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بما يلي :
د - يجوز للمجلس بناء على اقتراح اللجنة المحلية ان يضع يده على ما لا يزيد على ٣٠٪ من قيمة العقارات المشمولة بمخطط التقسيم حينئذ يصدر القرار المشار اليه بالمادة (٣) اعلاه وينيب في هذه الحالة ان يقوم المجلس بحد وصف محتويات المقسرات المذكورة واحل صور فوتوغرافية للمباني القائمة عليها .

١٩٦٦/٩/١٧

أحمد بن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
لشؤون رئاسة الوزراء	السياسة	السياسة	وزير الخارجية بالوكالة
عبد الوهاب اخلاي	عز الدين المفتي	سمعان داود	وصفي التل
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير المواصلات	وزير	وزير الداخلية
برق وبريد	الصحبة	للشؤون البلدية والقروية	قاسم الرسامي
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	فصل الدبلوماسي	صالح بركان	وزير
وزير الاشتغال - المساهمة بالوكالة	الاقتصاد الوطني	وزير	التربية والتعلم
شعيد الدجاني	حاتم الرعي	ذوقان الحسدي	وزير
وزير	وزير	وزير	الاعلام
التقريب	الانشاء والتعمير	الزراعة	عبد الحميد شرف
محمد طوقان	نصرت كمال	اسماعيل حجازي	

نحو الدستور للسلطة التنفيذية

بمقتضى المادة (٤) من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (١٤) لسنة ١٩٥٦ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٩/٧ ،

نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (١١٦) لسنة ١٩٦٦

نظام معدل لنظام الضمان الاجتماعي لموظفي الحكومة ومستخدميه

صادر بالاستناد للباديتين ٤٣٣ من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (١٤) لسنة ١٩٥٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الضمان الاجتماعي لموظفي الحكومة ومستخدميه لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع النظام رقم (٦) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاسلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من النظام الاسلي باضافة العبارة التالية الى آخر ما جاء في تعريف (ورثة الموظف او المستخدم) .

وبالنسبة للموظفين المسلمين ووفق قوانين الزكاة المطبقة لدى الطوائف الاخرى بالنسبة للموظفين الاخرين :

المادة ٣ - تعدل المادة الخامسة من النظام الاسلي بالغاء الفقرات (أ و ب و ج) منها والاستعاضة عنها بما يلي : -

١ - في حالة وفاة الموظف تخاط اللجنة عليها بذلك من قبل وكيل الوزارة او مدير الدائرة المختص او ممن يقوم مقامهما في حالة غيابهما وتصدر قرارا بصرف مساعدة مالية عاجلة مقدارها ثلاثمائة دينار لورثة الموظف المتوفي بصرف النظر عن مدة خدمته او اوضاع ورثته ، ثم تقرر صرف مبلغ خمسة وعشرين دينارا للورثة عن كل سنة ساهم منها بالصندوق ويعتبر جزء السنة سنة كاملة بشرط ان لا يزيد المبلغ المصروف في جميع الحالات عن ثلاثمائة دينار .

٢ - في حالة المرض المتعد عن العمل ، تقرر اللجنة صرف مبلغ ثلاثمائة دينار بالاضافة الى خمس وعشرين دينارا عن كل سنة ساهم فيها في الصندوق وتعجز كسور السنة سنة كاملة على ان لا يزيد المبلغ المقرر صرفه في هذه الحالة عن ثلاثمائة دينار ويشترط في ذلك : -

أ - ان يكون المرض المتعد ثابتاً بتقرير لجنة طبية لوائية ومصادقا عليه من اللجنة الطبية العليا .

هكذا من المأهول

ب- ان تكون خدمات الموظف قد انتهت من المرجع المختص .

ج- ان يحرم ورة الموظف من المطالبة باكثر مما يقرر صرفه للمورث المقعد حال وفاته .

أخمين بسلام

١٩٦٦/٩/٧

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	وزير	رئيس الوزراء
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	العدل	وزير الدفاع
عبد الوهاب الغبالي	عز الدين المقي	سمعان داود	وصفي التل
وزير	وزير المواصلات	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الداخلية لشؤون
الصحة	برق والسريند	وزير الانشاء والتعمير بالوكالة	البلدية والقروية
احمد ابو قورة	سعيد الدجاني	صالح يرقان	قاسم الريماوي
وزير	وزير	وزير	وزير
الاعلام	الاقتصاد الوطني	الاشغال العامة	التربية والتعليم
عبد الحميد شرف	حاتم الزعبي	يحيى الخطيب	ذوقان الهنداوي
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير	وزير	وزير	وزير
المواصلات/ ميناء طبر ان سكل بالوكالة	الحسارجية	الزراعة	الزراعة
محمد طوقان	اكرم زعير	اسماعيل حجازي	

محمد السيد النفل من الملكة لفرزينة الهاشمية

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٩/١٩٦٦

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١١٧) لسنة ١٩٦٦

نظام معدل لنظام استئجار المقاررات لمصالح الحكومة

صادر بالاستناد الى المادة (١١٤) من الدستور

=====

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام استئجار المقاررات لمصالح الحكومة لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع النظام رقم (١٦) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيايلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي باضافة الفقرة التالية الى آخرها : تعني عبارة (الحاكم الاداري) المحافظ او المنصرف .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : (اذا وافق وزير المالية او رئيس الوزراء على طلب الاستئجار حسبما هو مذكور في المادة السابقة يحال الطلب الى الحاكم الاداري) .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (٥) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : (يقوم الحاكم الاداري لدى تسلمه طلب الاستئجار كما هو مبين في المادة السابقة بمعاينة المقار المطلوب استئجاره والمفاوضة على تحديد بدل ايجاره ومدة الايجار، والاصلاحات والاضافات وكل ما يراه لازماً بصدد الاستئجار) :

المادة ٥ - يلغى ما جاء في المادة (٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : (بعد ان يقوم الحاكم الاداري بالاجراءات اللازمة المشار اليها في المادة السابقة يقرر الاستئجار او عدمه، ويرفع قراره الى لجنة مركزية في العاصمة مؤلفة من وكيل وزارة المالية رئيساً ، وكل من وكيل وزارتي الاشغال العامة، والصحة عضوين ويجتمع بطلب من رئيسها، وفي حالة عدم تمكن احدهم من حضور الاجتماع لتنفيه بالاجازة او بمهمة رسمية او لاي سبب آخر، فلوزيره ان يتتدب حله احد موظفي وزارته على ان لا تقل درجته عن الثالثة) :

هذا من الأصول

المادة ٦ - يلغى ما جاء في المادة (٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
(تتظر اللجنة المركزية في قرار الحاكم الادارى فاما ان تصدقه او ترفضه او تمده الى لاعادة النظر فيه بناء على اسباب معينة .

المادة ٧ - تعدل المادة الثامنة من النظام الاصلي بالاستعاضة عن عبارة (اللجنة الفرعية) جيباً وردت فيها بعبارة (الحاكم الادارى) .

المادة ٨ - تلغى المادة (١٠) من النظام الاصلي ويعاد ترقيم المواد التالية لها على هذا الاساس .

المادة ٩ - تعدل المادة (١٩) من النظام الاصلي بشطب ما جاء فيها بعد كلمة (ومعاملاتها) .

١٩٦٦/٩/١٢

احمد بن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	وزير	رئيس الوزراء
اشؤون رئاسة الوزراء	المالية	العدل	وزير الدفاع
عبد الوهاب اخايي	عز الدين الحفي	سمعان داود	وصفي التل

وزير	وزير المواصلات	وزير الشؤون	وزير الداخلية
الصحة	برق وبريد	الاجتماعية والعمل	للشؤون البلدية والقروية
فضل الدلقموني	صالح برقسان	قاسم الربماوي	

وزير	وزير	وزير	وزير
الاعمال	الاقتصاد الوطني	الاشغال العامة	التربية والتعليم
عبد الحميد شرف	حاتم الزعبي	ذوقان الهنداوي	

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير	وزير	وزير	وزير
المواصلات/مينامطير ان سكك بالركالة	الخارجية	الانشاء والتعمير	الزراعة
محمد طوقان	فصلت كمال	اسماعيل حجازي	

محضر المجلس الأعلى للقوات المسلحة الأردنية

بمقتضى المادة (٨٠) من قانون القوات المسلحة الاردنية رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٩/١٧
نأمر بوضع النظام الاتي :-

نظام رقم (١١٨) لسنة ١٩٦٦

نظام معدل لنظام معالجة عائلت ضباط وافراد

القوات المسلحة الاردنية

=====

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام معالجة عائلات ضباط وفراد القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٦)
ويقرأ مع النظام رقم (٦٧) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يسلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١) من النظام الاصلي على الوجه التالي .

أ - بشطب ما جاء في الفقرة (ب) من النظام والاستعاضة عنه بما يلي . -

ب- تسري احكام هذا النظام على . -

١ - الضباط .

٢ - الافراد .

٣ - الموظفين والمستخدمين الذين يعملون برواتب مقطوعة في القوات المسلحة .

٤ - الضباط والافراد والموظفين والمستخدمين في القوات المسلحة الذين احيلوا على التقاعد اعتباراً من ١٩٦٥/١٠/١٦ وبعد ذلك ممن لا يقل دخلهم الشهري من رواتبهم التقاعدية عن مائة دينار .

٥ - الراغبين من الضباط والافراد والموظفين والمستخدمين في القوات المسلحة الذين احيلوا على التقاعد اعتباراً من ١٩٦٥/١٠/١٦ وهذه الرغبة يجب ان تظهر باقرار خطي .

ب- باضافة الفقرة (ج) التالية اليها . -

ج - تقدم (بفتح الدال) الخدمات والمعاملات الطبية من قبل الخدمات الطبية الملكية للاشخاص المذكورين في الفقرة (ب) اعلاه ضمن احكام هذا النظام وللأشخاص المذكورين في المادة الثانية من نظام معالجة افراد الامن العام رقم (١١٩) لسنة ١٩٦٦ وضمن احكامه .

هكذا من الشاهلي

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي . -

المادة ٧ -

يعتبر الاشتراك الزاميا لكل ضابط وفرد وموظف مصنف ومستخدم في القوات المسلحة الاردنية العاملين اثناء خدمتهم الفعلية ولكل ضابط او فرد متقاعد حسب الفئتين الرابعة والخامسة من المادة الاولى على ان يحسم من راتب كل مشترك مبلغ خمسمائة فلس شهريا بواسطة المدير المالي في القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية .

١٩٦٦/٩/١٧

مجلس

وزير الداخلية ووزير	وزير	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
دولة لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	المدنية	وزير الخارجية بالوكالة
عبد الوهاب اخنائي	عز الدين المقي	سمعان داود	وصفي السل
وزير	وزير	وزير	وزير الداخلية لشؤون
الشؤون الاجتماعية والعمل	برق وبيد	الصحة	البلدية والقروية
احمد ابو قورة	فضل الدلقموني	صالح بركان	قاسم الريماوي
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير	وزير	وزير
ووزير الاشغال العامة بالوكالة	الاقتصاد الوطني	التربية والتعليم	الترفيه والتعليم
سعيد الدجاني	حاتم الزعبي	ثوقان الخندواي	ثوقان الخندواي
وزير	وزير	وزير	وزير
التقنية	الانشاء والتعمير	الزراعة	الاعلام
محمد طوقسان	نصبت كمال	اسماعيل حجازي	عبد الحميد شرف

نظام معالجة افراد الامن العام

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/٩/١٩٦٦

نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (١١٩) لسنة ١٩٦٦

نظام معالجة افراد الامن العام

صادر بالاستناد الى المادة (٩٣) من قانون الامن العام رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معالجة افراد الامن العام لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تسري احكام هذا النظام على : -

أ - افراد الامن العام

ب - الموظفين والمستخدمين الذين يعملون برواتب مقطوعة في الامن العام .

ج - الافراد والموظفين والمستخدمين الذين احيلوا على التقاعد اعتباراً من ١٦/١٠/١٩٦٥ او بعد ذلك التاريخ وكان مجموع الراتب التقاعدي السنوي لكل منهم يزيد على مائة دينار .

د - الافراد والموظفين والمستخدمين في الامن العام الحاليين على التقاعد اعتباراً من ١/٤/١٩٦٣ فيما اذا ابدوا رغبة خطية لشمولهم باحكام هذا النظام .

المادة ٣ - لغايات المعالجة والتطبيب في المستشفيات العسكرية والمراكز الطبية التابعة لها يطبق نظام معالجة عائلات الضباط وافراد القوات المسلحة الاردنية رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٥ على الاشخاص المذكورين في المادة السابقة وكذلك على المتضمنين كما عرفوا في النظام المذكور :

هكذا من العمل

المادة ٤ - ١ - الاشتراك الزامي للمذكورين في الفقرات (أ، ب، ج) من المادة الثانية اعلاه ويشترط في ذلك انه يجوز للمشارك لتطبيق الفقرة (ج) من المادة المشار اليها ان يطلب إيقاف سريان مفعول هذا النظام اذا أصبح غير مقيم بصورة اعتيادية في المملكة .

٢ - الاشتراك الزامي على الطالبين المشار اليهم في الفقرة (د) من المادة التالية حسب ما ورد فيها .
ويشترط في ذلك : -

أ - ان يبدأ الاشتراك من اول شهر لاحق لتقديم الطلب .

ب - ان يتوقف سريان مفعول هذا النظام على اي مشترك ابتداء من اول السنة المالية اللاحقة للاشعار المقدم منه بالانقطاع عن الاشتراك .

أعضاء المجلس

١٩٦٦/٩/١٧

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	العدل	وزير الخارجية بالوكالة
عبد الوهاب الحجابي	عز الدين المفتي	سمعان داود	وصلي التل

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير المواصلات	وزير	وزير الداخلية للشؤون الاجتماعية والعمل
احمد ابو قورة	فصل الدلقوني	صالح بركان	قاسم الريماوي

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير	وزير	وزير
وزير الاشراف العامة بالوكالة	الاقتصاد الوطني	الثروة والتعليم	الثروة والتعليم
سعيد الدجاني	حاتم الزعبي	ذوقان الهنداوي	

وزير	وزير	وزير	وزير
الثقل	الانشاء والصناعات	الزراعة	الاعلام
عمد طوقان	نصبت كمال	اسماعيل حجازي	عبد الحميد شرف

نظام المتاحف الشعبية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٩/١٧
تأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (١٢٠) لسنة ١٩٦٦

نظام المتاحف الشعبية

صادر بالاستناد الى المادتين ٣ و ٤٨ من قانون الآثار رقم (٥١) لسنة ١٩٦٦

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المتاحف الشعبية لسنة ١٩٦٦) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكتابات التالية المعاني الميئة اذناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .
المتحف المتحف الشعبي المؤسس في اي مكان في المملكة الاردنية الهاشمية وفقا لهذا النظام :
الجلس المجلس الاستشاري المؤلف للاشراف على التخطيط والتنفيذ وتحقيق الاهداف .
المدير مدير دائرة الآثار او من ينوب عنه .

المادة ٣ - المتحف مؤسسة عامة هدفها حماية التراث الشعبي الثقافي والاجتماعي ودراسته وتفسيره وتدوينه ودعمه وتنظيمه من اجل عرضه على الجمهور لاغراض التثقيف والترفيه وتشمل جميع الاراضي والمباني والمعروضات من ثياب وصور وكتب ومستندات يتكلمها المتحف او تشكل جزءا منه او تدار على انها جزء منه .

المادة ٤ - تتولى دائرة الآثار ادارة المتحف تحت اشراف المجلس :

المادة ٥ - يتألف المجلس من خمسة اعضاء بما في ذلك الرئيس على الوجه التالي -
أ - المحافظ او المتصرف رئيساً

ب - امين المدينة او رئيس بلديتها - نائبا للرئيس

ج - كبير موظفي الآثار في المنطقة - عضوا

د - كبير موظفي السياحة في المنطقة - عضوا

هـ - رئيس الغرفة التجارية في المدينة - عضوا

و - امين المتحف - امينا للسفر

المادة ٦ - يعقد المجلس جلساته بناء على طلب الرئيس او من ينوب عنه ويكون النصاب قانونيا بحضور ثلاثة اعضاء.

هكذا من المأهول

المادة ٧ - مهمة المجلس تقديم المشورة في الأمور التي يرضها عليه المدير فيما يتعلق :-

أ - بالانظمة الداخلية لإدارة المتحف .

ب - باستيفاء رسوم من الزوار الأجانب والمواطنين وتحديد مقدار هذه الرسوم أو تعديلها أو إلغاؤها .

ج - بشراء ثياب أو صور أو كتب أو مستندات لأضافتها الى المعروضات واستعارتها أو اعارتها لأي متحف شعبي آخر في المملكة أو في أي بلد عربي آخر بطريق التبادل .

١٩٦٦/٩/١٧

أمين بطلال

وزير الداخلية ووزير دولة وزير وزير
لشؤون رئاسة الوزراء المالي الدبلوماسية وزير الخارجية بالوكالة
عبد الوهاب المجالي عز الدين المفتي سمعان داود وصلي التل

وزير الشؤون وزير المواصلات وزير وزير
الاجتماعية والعمل برق وبريد الصحة البلدية والقروية
احمد ابو قرة فضل الدلقوني صالح بركان قاسم الرجواي

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير وزير
وزيري الاشغال العامة بالوكالة الاقتصاد الوطني التربية والتعليم
سعيد الدجاني حاتم الزعبي ذوقان الهنداوي

وزير وزير وزير وزير وزير
الانشاء والتعمير الزراعة الاعمال
محمد طوقان نصفت كمال اسماعيل حجازي عبد الحميد شرف

محمد السيد للقدس

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/٩/١٩٦٦ ،

نأمر بوضع النظام الآتي . -

نظام رقم (١٢١) لسنة ١٩٦٦

نظام مراقبة الأراضي المكشوفة والانشاءات واسطحها وواجهاتها

في امانة القدس وبقيّة البلديات

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مراقبة الأراضي المكشوفة والانشاءات واسطحها وواجهاتها في منطقة امانة القدس وبقيّة البلديات لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للاعلاظ والعبارات التالية المعاني الخاصة لها اذناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

تعني عبارة (الأراضي المكشوفة) اية ارض خالية من البناء وتشمل ايضا الأراضي المغطاة بالانشاءات .
تعني كلمة (الانشاءات) اية ابنية مقامة من الحجر او الاسمنت او الخشب او الزينكو او الطين او البين او التلك او اية مادة اخرى او أي حائط او جدار او سياج .

تعني عبارة (ممالك الانشاءات والأراضي المكشوفة) ممالك الانشاءات او الارض المكشوفة المسجل او المعروف وأي شريك في ملكيتها او متولي الوقف او الوصي أو القيم أو الشخص الذي يتقاضى بدل ايجارها ولو لحساب غيره .

المادة ٣ - لأمين القدس او رئيس اية بلدية باعلان ينشر في إحدى الصحف المحلية ان يكلف مسلكي الأراضي المكشوفة او الانشاءات القيام بأي عمل او اعمال تتعلق بتلك الأراضي المكشوفة او الانشاءات ومسا عليها يراها ضرورية من اجل نظفها او تنظيمها او تجميلها ضمن المدة التي يحددها لذلك .

المادة ٤ - اذا تخلف مالك ارض مكشوفة او انشاءات عن تنفيذه ما طلب منه بمقتضى المادة السابقة ضمن المدة المفروضة وعلى وجه يوافق عليه المهندس المسؤول في الامانة او البلدية تتولى الامانة او البلدية اجراء ذلك العمل او الاعمال وتحصل النفقات من المالك بالطريقة التي يحصل بها اموال البلدية وتكون الشهادة التي يصدرها الأمين او رئيس البلدية بالنسبة لمقدار هذه النفقات غير خاضعة للطعن .

هذا من الأعمال